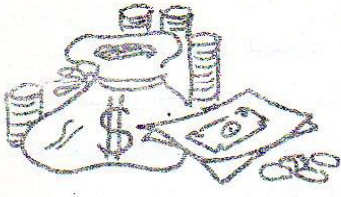


مشكلة الدولار



بقلم : عازم الببلاوي

بدأ استخدام الدولار في الولايات المتحدة الأمريكية ، مع قانون العملات الذي صدر في عام 1792 في عهد توماس جيفرسون، وقد أخذت تسميته من عملة إسبانية كانت متداولة بكثرة في المستعمرات الأمريكية قبل الاستقلال . وقد بدأ الدولار في سنة 1792 على أساس قاعدة المعدنين التي كانت شائعة بين الدول في ذلك الوقت، وبخاصة فرنسا فكان الدولار يعادل 371،25 جراما من الذهب الخالص، وهو يشير الى نسبة 1:15، وهي النسبة السائدة بين الفضة والذهب في ذلك الوقت ، ومع ما أظهرته قاعدة المعدنين من صعوبات أصبح الدولار اعتبارا من عام 1873 معروفا على أساس الذهب وحده في ظل قاعدة الذهب . وبعد الأزمة العالمية سنة 1979 خفض الدولار فأصبح 13،71 جراما من الذهب في سنة 1934 بحيث أصبح 13،71 جراما من الذهب يعادل 35 دولار

قيس أن المشكلة هي سؤال يبحث عن اجابة ، ولكن ليس كل سؤال بمشكلة فينفي ان يكون سؤالا جيدا ومهما ، وهذا مايفترض ان الاجابة غير معروفة له، ولكنها تستحق المعوقه وان تكون قابلة للمعرفة، وان لم تكن سهلة وواضحة .

وبعدولنا أن الدولار ومايطرحه حاليا من تساؤلات ، تتواءم هذه الخصائص فنحن في الواقع في مواجهة الدولار المشككة ، والذي يطرح اسئلة لاتعترف عنها اجابات ، وان كنا نحتاج الى ذلك .

ونعتقد أن اسلم الطرق هو أن نبدأ من البداية ، ولا ضرر اذا أدى ذلك الى ترديد بعض البدهيات، فإن الخطر لايقع عادة من كثرة ترديد هها وانما فقط عند تجاهلها . فماهو هذا الدولار المشككة.....؟

عن عملة إسبانية

وقد ظل هذا السعر للدولار مستمرا حتى عام 1968، حين بدأت سلسلة من التخفيضات.

وفي كل هذا كان الدولار قابلا للتحويل الى ذهب لغير المقيمين حتى الغي ذلك في أغسطس 1971.

وعندما نقول بأن الدولار كان معروفا بالذهب حتى أغسطس سنة 1971، فليس معنى ذلك أن التطور النقدي في الولايات

المتحدة الأمريكية قد توقف عند مرحلة النقود الذهبية، بل على العكس فقد كان التطور النقدي في الولايات

المتحدة الأمريكية أسرع من أي دولة أخرى، ولذلك فإن النقود الورقية

ثم النقود السودائش (ديوان البنوك التجارية) كانت تمثل النقود الأساسية في الاقتصاد الأمريكي، فرغم أن الدولار

تصدره السلطات النقدية (البنوك المركزية والبنوك التجارية) الآن المدين الحقيقي به ليس فقط هذه المؤسسات ولكنه الاقتصاد القومي في مجموعة

من يحمل الدولار، وطنيا كان أو أجنبيا له الحق في الحصول على ما يشاء من السلع والخدمات المعروضة في السوق

الأمريكي، يستوفي حقه ممن يشاء في الاقتصاد الأمريكي، وتمتع الدولار (والنقود بصفة عامة) بهذه الخاصية

يرجع الى القبول العام الذي تتمتع به النقود.

قصيدة النقود الدولي.

وضع أساس النقود الدولي الحالي في بريتون وودز سنة 1944، وقبل نهاية الحرب العالمية الثانية، ونظرا لأن واضعي هذا النظام تأثروا بذكرياتهم عن أوضاع النقود الدولية السابقة، فمن الضروري الإشارة الى ذلك لفهم أساس النظام الحالي.

قبل قيام الحرب العالمية الأولى كان العالم يسير على قاعدة الذهب، ومقتضى هذه القاعدة أن تحدد كل دولة قيمة عملتها بوزن معين من الذهب وهو ما يعني ثبات أسعار الصرف بين العملات على أساس أوزان الذهب في كل منها، على أن أهم ما يميز قاعدة الذهب، ليس فقط ثبات أسعار الصرف وإنما إخضاع التوازن الداخلي في كل دولة لمقتضيات التوازن الخارجي، فعند حدوث اختلال موازين المدفوعات بين الدول يؤدي خروج الذهب ودخوله فيما بين الدول الى إعادة التوازن فسي العلاقات الدولية عن طريق التفسير في مستويات الأسعار والدخول بين الدول.

ففي ظل قاعدة الذهب، تفقد الحكومات القدرة على اتخاذ سياسات اقتصادية داخلية مستقلة، وتخضع هذه السياسات لظروف التوازن الخارجي وإذا كان هذا النظام لم يسر من الناحية

العملية على هذه المبادئ النظرية بل
نظام بنك إنجلترا والاسترليني بدور أساسي
في تنظيم التجارة الدولية والتأشير
على العلاقات الدولية والسياسة الداخلية
فإن ذلك لا يمنع القول بأن النظام سار
في مجموعة سيرا هادئا ولم تنشأ
عنه أزمات كثيرة .

وبعد نهاية الحرب العالمية

الأولى حاولت إنجلترا إعادة نفس
النظام السابق ، وبالفعل فقد عادت
إنجلترا إلى قاعدة الذهب سنة 1925
وعلى أساس قيمة الاسترليني قبل الحرب
وكان العمل هو عودة الأوضاع السابقة
ولكن المبالغة في تحديد قيمة الاسترليني
من ناحية ومن الظروف الجديدة من
ناحية أخرى أدت إلى تقويض النظام
الاقتصادي القائم مع الأزمة العالمية
في 1929 ، وتركزت إنجلترا التي غير
رجعة قاعدة الذهب .

ومنذ الأزمة العالمية وحتى
الحرب العالمية الثانية ، وقد مر
العالم بتجربة قاسية بعد ترك
قاعدة الذهب وبنات أسعار الصرف
وبدأت بالأخذ بتقلبات أسعار الصرف
للدخول في حروب تنافسية لتخفيض
أسعار العملات ، وانتهت بفرض القيود
على التجارة الدولية والأخذ بسياسات
للمصاية والاتفاقات الجمركية والرقابة
على الصرف وكانت النتيجة تقلص
التجارة الدولية وانخفاض معدلات
النمو وربما أخيرا قيام الحرب العالمية
الثانية ، لذلك فقد كان من الطبيعي
أن تشغل الأذهان قبل نهاية الحرب
بوضع قواعد جديدة للنظام النقدي
الدولي في ضوء التجارب الماضية
ونظرا لأن ذكريات تقلبات أسعار

الصرف كانت مما تزال عالقة بالأذهان
وفي نفس الوقت الحثيث لنظام ما قبل
الحرب العالمية الأولى كان كيبيرا .
لذلك لم يكن من الغريب أن يتجه واضعو
اتفاقية بريتون وودز إلى الأخذ بنظام
لثبات أسعار الصرف ، ولذلك فقد وضع
هذا النظام قواعد ومبادئ لنظام
النقد الدولي .

مشكلة النقص في السيولة :

وأول هذه المبادئ هي استقرار
أسعار الصرف وثباتها للعملات
المختلفة بحيث تتعهد الدول بتحديد
قيم عملاتها بالنسبة للذهب وتتعهد
بحماية هذه الأسعار ، ويجوز في
أحوال خاصة وعند حدوث اختلالات
جوهريّة ، تعديل أسعار الصرف .
بموافقة الصندوق ووفق شروط خاصة .
ويرتبط بتحقيق استقرار أسعار الصرف
تحرير التجارة وتقرير حرية تحويل
العملات ويقوم الصندوق النقدي الدولي
بالإشراف على تحقيق هذه المبادئ .

ومن المهم أن نلاحظ هنا
أنه إذا كان نظام بريتون وودز قد
أخذ بنظام ثبات أسعار الصرف ،
وبذلك يتفق في وجه قاعدة الذهب
التي كانت سائدة قبل الحرب العالمية
الأولى ، إلا أن هناك اختلافات أخرى
سياسية وبوجه خاص فانه في قاعدة
الذهب ، هناك جهاز لتحقيق التوازن
في العلاقات الدولية عند حدوث
اختلالات عن طريق دخول الذهب
وخروجه وما يرتبط به من تغيير في
مستويات الأسعار والدخول ومع عدم
وجود سياسات اقتصادية داخلية
مستقلة .

أما في ظل نظام بريتون وودز
فإن الدول مع أخذها بنظام ثبات

أسعار الصرف ، فإنها لم تتخل عن من سياساتها الداخلية المستقلة ولم تخفف من اعتبارات قاعدة الذهب فكل دولة كانت تقوم بتحديد سياستها الداخلية من حيث مستوى الأسعار والنظير (والبطالة) بصرف النظر عن اعتبارات التوازن الخارجي ، ولذلك فقد واجه نظام بريتون وودز منذ البداية عقبات لم تعرفها قاعدة الذهب.

والمواقع ان العمل ادى الى جمود فى اسعار الصرف بشكل يزيد كثيرا ورد في ذهنا واضعي اتفاقية الصندوق الذين كانوا يرون امكان التعديل لمقابلة القيمة القيمة للعملة ، ولكن مع حرية انتقال رؤوس الاموال الكبيرة فان السماح بالتعديل كان سيساعد على نمو المضاربات ، ولذلك عمد القائمون على صندوق النقد الدولي والمسؤولون عن البنوك المركزية الى التشدد في تغييرات اسعار الصرف وتحقيق أكبر قدر من الجمود خوفا من هذه المضاربات ، وقد أدى هذا الجمود البهائخ فيه الى ظهور العديد من المشاكل.

وازاء جمود اسعار الصرف من ناحية ، وعدم رغبة الدول في اخضاع توازنها الداخلي للظروف الخارجية من ناحية اخرى ، فقد واجه نظام النقد الدولي مشكلة النقص في السيولة (او النقود الدولية).

فمن المستحيل ان تنجح جميع الدول في تحقيق التوازن في علاقاتها في كل لحظة .

ولم يتضمن نظام بريتون وودز عند انشائه سوى وسيلة واحدة للمدفوعات الدولية وهي الذهب واتفق على ان يقوم صندوق النقد الدولي بمنح الدول التي تعاني من عجز قروضها تمكنها من مواجهة العجز

في حالات معينة ، ومع ذلك فقد كانت هناك حاجة الى توفير كميات كافية من السيولة الدولية تسمح بمواكبة الزيادة المستمرة في العلاقات الدولية وقد ظهر واضحا ان الذهب غير قادر على القيام وحده بهذا الدور ، فانتاج الذهب لم يكن كافيا لمواجهة احتياجات العالم من السيولة الدولية.

التطور البشري في العالم :

الجزائر في المرتبة ال 68

نشرت منظمة الامم المتحدة مؤخرا تقريرا حول الفقر و التطور البشري في العالم ، تضمن قائمة لـ (130) دولة في العالم ، ومن ضمنها الجزائر مرتبة حسب اربع مؤشرات هي : امل الحياة (معدل عمر الفرد) لسنة 1987 ونسبة التعليم لدى البالغين (معدل محو الامية) لسنة 1985 و الدخل الفردي مقوم بالدولار ، و المؤشر الرابع هو التطور البشري عبارة عن معادلة الخلاصة المؤشرات الثلاث السابقة .

و تحيل الجزائر ضمن هذه القائمة المرتبة الـ (68) بمؤشر التطور البشري المقدر بـ (0,609) و بمعدل الحياة 63 سنة عام 1987 و معدل محو الامية 50 % عام 1985 و الدخل الفردي البالغ 2.633 دولار .